الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر جلسة عدد 06

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

- **تاريخ الاجتماع:12مارس2026**

- جدول الأعمال: جلسة استماع إلى ممثلين عن نواب جهة المبادرات التشريعية المتعلقة بـــــــــ: -مقترح قانون عدد91/2025 يتعلق بالحق في الصحة النفسية المدرسيـــــة.
-مقترح قانون عدد97/2025يتعلق بتنظيم العمل بنظام الحصة الواحـدة. وحوكمة الزمن المدرسي.

- **الحضور:**

- الحاضرون:(08)
- المعتـذرون: (02)
- الغائبـــون: (00)

افتتاح الجلسة: س10و35دق رفع الجلسة: س13و30دق

محضر جلسة

عقدت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة جلسة يوم الخميس 12 مارس 2026، خصصتها لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 91 لسنة 2025 المتعلق بالحق في الصحة النفسية المدرسية، ومقترح القانون عدد 97 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم العمل بنظام الحصة الواحدة وحوكمة الزمن المدرسي، وذلك قصد دراسة إمكانية توحيد المبادرتين التشريعيتين ضمن مشروع تنقيح للقانون التوجيهي للتربية عدد 80 لسنة 2002.

وقد خُصصت الجلسة للاستماع إلى ممثلي جهة المبادرة، الذين تولّوا في مستهل الجلسة عرض مقترح القانون المتعلق بالحق في الصحة النفسية المدرسية، وقد أوضحوا أن الهدف من هذا المقترح يتمثل في تكريس الحق في الإحاطة النفسية داخل المؤسسات التربوية، وتعزيز آليات الوقاية والمتابعة والدعم النفسي والاجتماعي لفائدة التلاميذ، بما من شأنه أن يساهم في تحسين المناخ المدرسي والحد من مختلف الظواهر السلبية من عنف ومخدرات داخل الوسط التربوي.

كما تم عرض مقترح القانون المتعلق بتنظيم العمل بنظام الحصة الواحدة وحوكمة الزمن المدرسي، حيث أبرز ممثلو جهة المبادرة أن هذا المقترح يرمي إلى إعادة تنظيم الزمن المدرسي بما يراعي الخصوصيات النفسية والبيداغوجية للتلاميذ، ويساهم في الحد من الإرهاق الدراسي، ويوفر توازناً بين الزمن المخصص للدراسة والزمن المخصص للأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية، بما يستجيب لمتطلبات الإصلاح التربوي الحديث.

وعقب ذلك، دار نقاش بين أعضاء اللجنة وممثلي جهة المبادرة حول مدى تكامل المقترحين من حيث الأهداف والآثار المنتظرة على الحياة المدرسية وعلى ظروف التعلم داخل المؤسسات التربوية. وقد أجمع المتدخلون على أن مسألة الصحة النفسية للتلميذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتنظيم الزمن المدرسي وبجودة المحيط التربوي. وفي هذا السياق، تمت إثارة مسألة إمكانية توحيد المقترحين ضمن مبادرة تشريعية واحدة تندرج في إطار تعديل وتنقيح القانون التوجيهي للتربية لسنة 2002، بما يتيح إدراج الأحكام المتعلقة بالصحة النفسية المدرسية وتنظيم الزمن المدرسي ضمن إطار قانوني موحد يضمن الانسجام التشريعي ويحد من تشتت النصوص.

من جهة أخرى، أكّد عدد من النواب أنّ مقترح القانون المتعلّق بالحق في الصحة النفسية المدرسية يكتسي أهمية بالغة في ظلّ تنامي اضطرابات الصحة النفسية وتزايد محاولات الانتحار في صفوف التلاميذ. وبيّنوا

أنّ هذا المقترح لا يتعارض مع أحكام القانون التوجيهي لسنة 2002، بل يندرج في إطار تطويره وتحيينه، من خلال إدماج البعد النفسي ضمن مكوّنات الحياة المدرسية. كما شدّدوا على إمكانية اعتماده كنصّ قانوني مستقل، أو إدراج بعض أحكامه ضمن تنقيح القانون التوجيهي، بما يضمن مزيدًا من النجاعة والانسجام التشريعي.

كما بيّن المتدخلون أن القانون التوجيهي لسنة 2002 أقرّ إمكانية وجود الأخصائي النفساني على مستوى المندوبيات الجهوية للتربية، غير أن العدد الحالي لا يستجيب للحاجيات الفعلية، وهو ما أدى إلى طول فترات الانتظار وصعوبة الاستجابة للطلبات المتزايدة. وفي هذا الإطار، تم اقتراح إحداث خطة أخصائيين نفسانيين داخل المؤسسات التربوية وفق عدد التلاميذ المرسمين بها، مع التنصيص على ذلك ضمن تنقيح القانون التوجيهي، عبر باب خاص بالصحة النفسية المدرسية، تفاديًا لتشتت الأحكام القانونية. كما أشار أحد النواب أن الحق في الصحة النفسية والرعاية الاجتماعية موجود في مجلة حقوق الطفل وتبقى الإشكالية في التطبيق وتوفير الموارد البشرية والمادية اللازمة للتطبيق.

أما بخصوص مقترح القانون المتعلق بتنظيم العمل بنظام الحصة الواحدة وحوكمة الزمن المدرسي، فقد بيّن أعضاء اللجنة أنه يركّز على مسألة محددة تتعلق بتنظيم الزمن المدرسي واعتماد نظام الحصة الواحدة في المؤسسات التربوية العمومية. وأشاروا إلى أن القانون التوجيهي لسنة 2002 لم يحدد نظامًا معينًا للحصص الدراسية، وإنما ترك مسألة تنظيم الزمن المدرسي للتراتيب والقرارات الصادرة عن وزارة التربية، وهو ما أدى عمليًا إلى اعتماد نظام الحصتين في أغلب المؤسسات التعليمية.

وفي هذا الإطار، تمّ التأكيد على أنّ اعتماد نظام الحصّة الواحدة، مع حصر الزمن المدرسي في خمس ساعات يوميًا، يطرح جملة من التحدّيات العملية والتنظيمية، لعلّ أبرزها إشكاليات التوقيت الإداري، وطبيعة المناخ الاجتماعي، ومدى جاهزية البنية التحتية، فضلًا عن محدودية الإمكانيات اللوجستية، والتعقيدات المرتبطة بتوزيع الزمن المدرسي واستغلال الفضاءات التربوية على النحو الأمثل. كما أبرزوا أن مجابهة هذه الإكراهات تقتضي إعداد تصوّر إصلاحي شامل ومندمج، يقوم على تنسيق فعّال بين مختلف المتدخلين في الشأن التربوي، واعتماد مقاربة تدريجية في تنفيذ الإصلاحات، تراعي خصوصيات الجهات وتفاوت إمكانيات المؤسسات التربوية، وتكفل في الآن ذاته شروط النجاعة وقابلية التطبيق.

وفي نفس السياق، شدّد النواب على أنّ جوهر التحدّي يكمن في إصلاح المنظومة التربوية برمتها، عبر إعادة النظر في البرامج الدراسية لتتماشى مع التحولات الرقمية العالمية، والتصدّي لظاهرة الاكتظاظ داخل

الأقسام، وتحسين البنية التحتية، وذلك اعتمادًا على مقاربات سوسيولوجية وعلمية دقيقة تشخّص الواقع وتضمن حماية حقوق جميع الأطراف التلميذ والمربّي والأسرة ضمن رؤية إصلاحية شاملة ومتكاملة.

وفي جانب آخر من النقاش، دعا النواب جهة المبادرة إلى مزيد من تجويد النصوص وتحديد المفاهيم بدقة، ومراجعة بعض الأحكام، لا سيما ما يتصل بالجانب الزجري، مع إيلاء عناية خاصة لكيفية إدماج مضمون هذين المقترحين ضمن القانون التوجيهي للتربية والتعليم.

ولدى تفاعلهم مع ما دار من نقاش، أبدى أصحاب المبادرة تجاوبًا إيجابيًا مع الملاحظات المطروحة، مؤكدين أنّ دور النائب يقتصر على صياغة القوانين ووضع الأطر القانونية اللازمة، بينما تقع على عاتق الدولة مسؤولية توفير الآليات والإمكانيات الضرورية لتطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، بما يشمل الموارد البشرية، البنية التحتية، والدعم المالي والتقني. كما شدّدوا على أنّ تنفيذ هذه المقترحات يتطلب تنسيقًا متكاملًا بين جميع الأطراف المعنية بالقطاع التربوي، لضمان جدوى الإجراءات ونجاعتها على المدى الطويل.

ويأتي ذلك في إطار السعي إلى خلق بيئة مدرسية آمنة وداعمة، توازن بين الجوانب الأكاديمية والنفسية للتلميذ، وتتيح له فرصة للنمو والتعلم دون ضغوط مفرطة، مع صون حقوقه وحقوق أسرته.

وفيما يخص الجانب الزجري الوارد في المقترح المتعلق بالصحة النفسية، أكّد أصحاب المبادرة أنّ العقوبة تُعتبر استثناءً وليست قاعدة، وتهدف إلى حماية التلميذ من أي تسريب لمعلومات حول حالته الصحية والنفسية، مع التأكيد على أنّها لا تشمل جميع المربّين.

وفي ختام الجلسة، قررت اللجنة مواصلة تعميق النظر في المقترحين، والاستماع إلى مختلف الأطراف المعنية، والقيام بزيارات ميدانية، وعقد أيام دراسية بالشراكة مع الأكاديمية البرلمانية، قصد التوصل إلى صيغة تشريعية متوازنة وقابلة للتنفيذ، تسهم في تطوير المنظومة التربوية وتعزيز مصلحة التلميذ وجودة التعليم.

قرار اللجنة:

- الاستماع الى السيد وزير الشباب والرياضة حول مقترح قانون أساسي يتعلق بالهياكل الرياضية ووضعية المنشآت الرياضية
- الاستمتاع إلى اللجنة الوطنية الأوليمبية التونسية حول مقترح قانون أساسي يتعلق بالهياكل الرياضية
- الاستماع إلى اللجنة الوطنية البارالمبية التونسية حول مقترح قانون أساسي يتعلق بالهياكل الرياضية
- الاستماع إلى السيد وزير التكوين المهني والتشغيل للنظر في وضعية المنشآت التكوينية واستعراض البرامج الإصلاحية المعتمدة لتحسين مردوديتها، وكذلك التطرّق إلى المنصة الرقمية المخصصة لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية.
- تنظيم يوم دراسي بعنوان "الإصلاح التربوي الاستعدادات والرهانات"
- تنظيم يوم دراسي بعنوان " اعتماد الرقمنة ضمن الوسائل البيداغوجية واستراتيجية تبني الذكاء الاصطناعي في الفضاء التربوي "
- تنظيم يوم دراسي بعنوان" من أجل رؤية موحدة للإصلاح التربوي "
- تنظيم يوم دراسي بعنوان" ظاهرة العنف: واقع الظاهرة وآفاق العلاج"
- تنظيم زيارة ميدانية إلى المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر بباردو(ISEFC)

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عبد الـــــرزاق عويـدات	نجيـــــب عكرمـــــي